رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

متن منظومة قواعد الإعراب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ ـ يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ

٢ ـ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلامٍ بَاهِرِ

٣ ـ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَوْلادِ

٤ ـ وَهَاكَ فِي قَواعِدِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ

٥ ـ وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَا قَارِئَهُ وَنَاظِماً وَمَنْ دَعَا

فَصْلٌ
في الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا

٦ ـ لَفْظٌ مُفِيْدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجُمْلَةٌ وَهْيَ أَعَمُّ قَطْعَا

٧ ـ كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا يَنْعَكِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ

٨ ـ إِسْمِيَّةٌ وَهْيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدأْ أَبَدَا

٩ ـ وَالْجُمَلُ اللَّاتِي لَهَا مَحَلُّ سَبْعٌ فَخُذْهَا: خَبَرٌ يَحُلُّ

١٠ ـ حالٌ، ومَفْعُولٌ، مُضَافٌ، واقِعُ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ، وتَابِعُ

١١ ـ لِمُفْرَدٍ، وجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلّ وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلٍّ فِي الْجُمَلْ

١٢ ـ ذاتُ ابْتِدَاءٍ، وَاعْتِراضٍ، وَصِلَهْ جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهْ

١٣ ـ وَقَسَمٌ، وَذَاتُ تَفْسِيرٍ كَهَلْ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلّ

١٤ ـ وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ جُمَلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَهْ

١٥ ـ فَهْيَ لَدَى النُّحَاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَهْ

١٦ ـ فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلْ بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلْ

فَصْلٌ
فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ

١٧ ـ لَا بُدَّ لِلْجَارِ[1] مِنَ التَّعَلُّقِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

١٨ ـ وَاسْتَثْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضاً وَلَعَلّ

---

(١) إذا ضعّفنا الراء في كلمة (الجارّ) التقى ساكنان في التفعيلة وهي حشو، ويكون وزن التفعيلة: مُسْتَفْعِلُنْ بهذه الطريقة (/oo///o) ولا يصح أن تكون التفعيلة حشواً بهذا الوزن، لأنه لا يلتقي ساكنان في الشعر إلا في نهاية القافية عند الوقف، أما في الوصل فلا، والمخرج من هذا هو: تخفيف الإدغام، بحذف الراء الأولى الساكنة، فتكون (الجارِ)، وتكون التفعيلة (مُسْتَعِلُنْ) (/o///o) وهذا زحاف جائز في هذه التفعيلة، ويسمى الطيّ، وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة.
وهذا الحذف من كلمة الجارّ، يعد ضرورة شعرية أجازها أهل اللغة، ولكنه قليل في الشعر.
قال ابن عصفور: «وقد يُخَفِّفُونَ المشدد في غير القوافي، إلا أن ذلك قليل..» ثم ذكر بعض الشواهد على هذه الضرورة. انظر: «ضرائر الشعر» لابن عصفور ص(١٣٥ ـ ١٣٦)، «الضرائر» للألوسي ص(٥٨).

١٩ ـ لَدَى عُقَيْلٍ ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ فَعَمْرٌو قَالَ ذَا

٢٠ ـ لَوْلَا أَنَا الْفَصِيْحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَأَنْتَ أَيْضاً وَهْوَ فاعْلَمْ وَاذْكُرِ

٢١ ـ وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَذْكُورِ

٢٢ ـ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَهْ أَوْ حَالاً اَوْ جَا صِفَةً مُكَمِّلَهْ

٢٣ ـ أَوْ خَبَراً فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا

٢٤ ـ خَلَا الصِّلاتِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

٢٥ ـ وَجَازَ في الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِّ فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَا في الذِّكْرِ

٢٦ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

٢٧ ـ وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالأَخْفَشُ الرِّضَى

٢٨ ـ وَقِيْلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

فَصْلٌ
في تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يُحْتَاجُ إِلَيهَا

٢٩ ـ قَطُّ وَعَوْضُ أَبَداً ظُرُوفُ لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ

٣٠ ـ قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبَدَا حَتْماً لِلِاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

٣١ ـ أَجَلْ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيْقُ الْخَبَرْ بَلَى لِلِايْجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ

٣٢ ـ ظَرْفٌ لِلِاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ إِذَا لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا

٣٣ ـ وَإِذْ فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهْ وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ وَلِلْمُفَاجَأَهْ

٣٤ ـ حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ لَمَّا كَذَا لِلِاسْتِثْنَا تُفِيدُ جَزْمَا

٣٥ ـ حَرْفُ لِتَصْدِيْقٍ وإِعْلَامٍ نَعَمْ وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَا مَعَ الْقَسَمْ

٣٦ ـ حَتَّى لِجَرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا

٣٧ ـ فِي نَحْوِ: كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلْ مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقّاً افْهَمْ مَا نُقِلْ

٣٨ ـ تَجِيءُ لا نَافِيَةً وَنَاهِيَهْ زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَهْ

٣٩ ـ لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ ثَبَتَا وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَوْبِيخٍ أَتَى

٤٠ ـ كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ تَرِدْ وَإِنْ لِنَفْيٍ وَلِشَرْطٍ قَدْ عُهِدْ

٤١ ـ كَذَا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدَةً أَيْضاً فَحَقِّقْ قِيْلِي

٤٢ ـ وَأَنْ بِفَتْحٍ حَرْفُ نَصْبٍ مَصْدَرِ وَحَرْفُ تَفْسِيْرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ

٤٣ ـ مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ زَائِدُ وَمَنْ لِلِاسْتِفْهَامِ لَفْظٌ وَارِدُ

٤٤ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ شَرْطِيَّهْ مَوْصُولَةٌ أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّهْ

٤٥ ـ أَيٌّ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ

٤٦ ـ مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ أَلْ وُصِلَا

٤٧ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيِّ تَقْتَضِيْ منْعاً لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضِيْ

٤٨ ـ كذَا في الِاسْتِقْبَالِ حَرْفُ شَرْطِ مُرَادِفٌ لِإِنْ فَحَقِّقْ ضَبْطِي

٤٩ ـ وَبَعْدَ وَدَّ فَهْوَ حَرْفُ مَصْدَرِ مُرَادِفٌ لِأَنْ وَلَكِنْ قَدْ عَرِيْ

٥٠ ـ مِنْ نَصْبٍ أَوْ جَزْمٍ وَلِلتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ والتَّقْلِيلِ يَا ذَا الذِّهْنِ

٥١ ـ وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ كَذَا كَيَكْفِي وَهْيَ أَيْضاً قِسْمُ

٥٢ ـ تُفِيْدُ لِلتَّحْقِيْقِ وَالتَّوَقُّعِ كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعِ

٥٣ ـ كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيْرِ كَقَدْ نَرَى في كَلِمِ الْخَبِيرِ

٥٤ ـ وَاوٌ لِلِاسْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِي

٥٥ ـ لِقَسَمٍ وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَهْ فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهْ

٥٦ ـ مَعْرِفَةٌ ذَاتُ تَمَامٍ (مَا) قُلِ وَذَاتُ نَقْصٍ وَلِشَرْطٍ فاقْبَلِ

٥٧ ـ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ تَعَجُّبُ نَكِرَةٌ فَصِفْ بِهَا مَا تَطْلُبُ

٥٨ ـ مَوْصُولَةٌ كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَاسْماً أَتَتْ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ

٥٩ ـ وَإِنْ تكُنْ حَرْفاً فَمَصْدَرِيَّهْ ظَرْفِيَّةٌ وَغَيْرُ مَا ظَرْفِيَّهْ

٦٠ ـ زَائِدَةٌ نَافِيَةٌ وكَافَهْ عَنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرٍّ كَافَهْ[1]

---

(١) تخفف الفاء، لما تقدم في الكلام على البيت رقم (١٧) ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

فَسِرْنا إليهمْ كافَةً في رِحَالِهِمْ
جميعاً علينا البَيْضُ لا يَتَخَشَّعُ

فقال: كافَةً، والأصل: كافّة. وقال الآخر:

جزى الله الداوبَ جزاء سوء
وألبسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قَميصا

فقوله: الداوبَ، ضرورة، والأصل: الدوابَّ. انظر: المراجع السابقة.

فَصْلٌ
فِي أَلْفَاظٍ مُحَرَّرَةٍ

٦١ ـ قُلْ فِعْلَ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ ... فِي نَحْوِ: هَذَا قُبِّلَتْ أَنَامِلُهْ

٦٢ ـ وَنَائِباً عَنْ فَاعِلٍ فِيْمَا يَلي ... وَقَدْ لِتَقْلِيْلٍ وَتَحْقِيْقٍ قُلِ

٦٣ ـ لَنْ حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبَلَا ... لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلَا

٦٤ ـ مَعْنَاهُ مَاضِياً وَقُلْ فِي أَمَّا ... شَرْطٌ وَتَفْصِيْلٌ وَتَوْكِيْدٌ ما

٦٥ ـ وَأَنْ فَحَرْفُ مَصْدَرِيٍّ يَنْصِبُ ... مُضَارِعاً وَفَاءُ شَرْطٍ تُعْرَبُ

٦٦ ـ رَابِطَةً جَوَابَهُ وَلَا تَقُلْ ... جَوَابَ شَرْطٍ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ

٦٧ ـ أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةٍ خُفِضْ ... فَلَا تَقُلْ بِالظَّرْفِ فَهْوَ قَدْ رُفِضْ

٦٨ ـ فَاءُ فَصَلٍّ لَا تَقُلْ لِلْعَطْفِ ... فَا سَبَبِيَّةٍ فَقُلْ لِلْعُرْفِ

٦٩ ـ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَاوٍ قَدْ عُطِفْ ... حَتَّى لِجَمْعٍ وَلِغَايَةٍ عُرِفْ

٧٠ ـ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيْبِ ... وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ وَالتَّعْقِيْبِ

٧١ ـ أَكِّدْ بِإِنَّ وَانْصِبَنَّ وَارْفَعَا ... زِدْ مَصْدَرِيّاً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

خَاتِمَةٌ

٧٢ ـ وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ[1] فِي الْإِعْرَابِ ... بَحْثٌ عَنِ الْمُهِمِّ فِي الْأَبْوَابِ

---

(١) هكذا في المخطوطات الثلاث والمطبوع، والظاهر أن صوابه: (الناشِ) بشين معجمة مكسورة، وأصلها: (الناشئ) لكن تحذف الهمزة للوزن، لأن هذا اللفظ هو الذي ذكره ابن هشام في «قواعد الإعراب» =

٧٣ ـ كَمِثْلِ فَاعِلٍ لِفِعْلٍ أَوْ خَبَرْ كَذَا إِذَا مَرَّ بِظَرْفٍ أَوْ بِجَرّ
٧٤ ـ بَيَّنَ مَحْذُوفاً بِهِ تَعَلَّقَا وَصِلَةَ الْمَوْصُولِ أَيْضاً حَقَّقَا
٧٥ ـ وَإِنْ أَتَى لِجُمْلَةٍ فَيَذْكُرُ لَهَا الْمَحَلَّ فَهْوَ حَقّاً أَجْدَرُ
٧٦ ـ كَذَاكَ فِي الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِرْ يَقُوْلُ مَوْصُولاً إِشَارَةً ذُكِرْ
٧٧ ـ بَلَى يَقُولُ فَاعِلاً وَهْوَ كَذَا كَذَاكَ في الْمُضَافِ فَاعْرِفَنَّ ذَا
٧٨ ـ جَرُّ الْمُضَافِ فِيهِ أَيضاً وَارِدُ[1] وَلا تَقُلْ فِي الذِّكْرِ لَفْظٌ زائِدُ
٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ عَنْهُ بِصِلَهْ وَبَعْضُهُمْ مُؤَكِّداً قَدْ جَعَلَهْ
٨٠ ـ وَكَمُلَتْ وَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ ثُمَّ صَلَاةُ الْمَلِكِ الدَّيَّانِ
٨١ ـ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَآلِهِ والصَّحْبِ وَالْأَبْرَارِ

تَمَّتْ

= والضمائر الآتية في النظم بعد هذه اللفظة كلها بصيغة الإفراد، لا بصيغة الجمع، ولعل السبب في هذا التحريف تشابه لفظتي: (للناسِ، وللناشِ) وقد يكون الناظم اعتمد على نسخة من «القواعد» أُثبت فيها لفظة (الناس) قال الكافيجي في «شرحه» ص(٥٠٧) بعد قول ابن هشام: (واعلم أنه يعاب على الناشئ..) قال: (فما وجد هنا في بعض النسخ من «الناس» بمعنى الإنسان بدل «الناشئ» بمعنى المتمرن، فليس له معنى مقبول هنا) يريد بذلك أن لفظة (الناس) لا معنى لها هنا، ولا أظن أن الناظم سيترك لفظة «الناشئ» الدالة على معنى مقصود، ويأتي بلفظ عام لا دلالة فيه على المراد. وانظر: «شرح القوجوي» ص(١٧٧). والله أعلم.

(١) جاء في نسخة دار الكتب المصرية والمطبوع: جُزْءُ المضافِ الجرُّ فيه واردُ.